

SCP/21/5 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 نوفمبر 2014

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 3 إلى 7 نوفمبر 2014

استثناءات وتقييدات على حقوق البراءات: التراخيص الإجبارية و/أو الاستخدام الحكومي (الجزء الثاني)

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. عملاً بالقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) في دورتها العشرين المنعقدة في الفترة من 27 إلى 31 يناير 2014، أعدت الأمانة، فيما يخص موضوع "الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات" مجموعة أمور منها وثيقة، بالاستناد إلى الإسهامات المستلمة من الدول الأعضاء، حول كيفية تنفيذ الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بالتراخيص الإجبارية في الدول الأعضاء، دون تقييم فعالية تلك الاستثناءات والتقييدات. (الجزء الأول، الوثيقة SCP/21/4). وتشمل الوثيقة أيضاً التحديات العملية التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ تلك الاستثناءات والتقييدات.

2. وهذه الوثيقة هي الجزء الثاني وتقدم معلومات عن كيفية تنفيذ الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بالاستخدام الحكومي في الدول الأعضاء.

3. وتتكون هذه الوثيقة من ثلاثة أقسام: "1" أهداف السياسة العامة من منح الاستثناء؛ "2" والقانون الساري ونطاق الاستثناء؛ "3" وتحديات التنفيذ.

الاستخدام الحكومي

4. أشارت الدول الأعضاء (أو الأقاليم) التالية إلى أنّ قوانينها السارية تنص على استثناءات أو تقييدات أو كليهما تتعلق الاستخدام الحكومي: ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بوركينا فاسو، كندا، الصين، هونغ كونغ (الصين)، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، فنلندا، فرنسا،

غامبيا، جورجيا، اليونان، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إسرائيل، كينيا، قيرغيزستان، لايتفيا، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، موريشيوس، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، باكستان، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، طاجيكستان، تايلند، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، زامبيا، زمبابوي (62 دولة عضو في المجموع).

أهداف السياسة العامة من منح الاستثناء

5. تتضمن قوانين الدول الأعضاء المذكورة أعلاه أحكاما تميز، بصفة عامة، للحكومة أو للغير المأذون له من الحكومة باستخدام الاختراع المحمي ببراءة دون إذن صاحب البراءة وفي ظروف معينة. وفيما يخص أهداف السياسة العامة لتلك الأحكام، يمكن ملاحظة ما يلي:

المصلحة العامة

6. أشار الكثير من الردود إلى أن الاستخدام الحكومي مسموح به إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك مثل الأمن الوطني أو الطوارئ الوطنية أو التغذية أو الصحة أو تنمية القطاعات الحيوية الأخرى للاقتصادي الوطني، أو إذا كان ذلك الاستخدام يتيح حلا مناسباً لما يقوم به صاحب البراءة أو المرخص له من ممارسات مناهضة للمنافسة.¹ وعلى سبيل المثال، يرتبط الاستخدام الحكومي في بوركينا فاسو "بأهداف المصلحة الاستراتيجية المرتبطة بالصحة العامة أو الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني". وفي الكونغو، ترمي أهداف الاستخدام الحكومي إلى ضمان "المصالح الحيوية لاقتصاد البلد أو الصحة العامة أو الدفاع الوطني، أو لتفادي الحالات التي يؤدي فيها عدم استغلال تلك البراءات أو استغلالها بشكل غير كاف إلى ضرر شديد باحتياجات البلد". وعلى المنوال نفسه، شددت فرنسا في ردها على "مصلحة الجمهور" و"مصلحة الاقتصاد" فيما يتعلق بالأهداف السياسية للاستثناء.

7. وأوضحت أستراليا في ردها أنه "لا ينبغي أن تعيق البراءات (التي هي في الأصل منح حكومية) الحكومة في العمل من أجل المصلحة العامة، ولا سيما قضايا الدفاع الوطني، [...] والحكومة ممثلة في إدارتها وسلطاتها، خلافا لتجار القطاع الخاص، تعمل في العادة في مجال الخدمات العامة، وليس الأنشطة التجارية، لذا ينبغي أن يكون لها وضع خاص فيما يتعلق باستغلال الاختراعات المحمية ببراءة". وأفادت بوتان والهند في رديهما أن هدف السياسة العامة من وراء السماح بالاستخدام الحكومي هو تمكين الحكومة من استخدام الاختراع كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية في ردها أن الهدف من الاستثناء هو السماح للحكومة "بشراء ما تحتاجه من أجهزة أو خدمات لأغراضها الحكومية [...]". وقالت المملكة المتحدة في ردها إن وجود البراءات "لا ينبغي أن يقيد الدوائر الحكومية في أداء مهامها".

8. وأشار بعض من الدول الأعضاء في ردودها بشأن أهداف السياسة العامة إلى أن الاستخدام الحكومي يُسمح به، بوجه خاص، من أجل ضمان الأمن الوطني والدفاع الوطني وأفادت دولة على سبيل المثال أن الهدف هو "منح الحكومة حق التصرف الكامل في أي اختراع له أهمية في الدفاع عن المملكة"² "ومنح الحكومة حق استخدام [...] تكنولوجيا محمية ببراءة لأهداف الأمن الوطني"³، ومن أجل "الاستعداد للشواغل المحتملة في حال احتكار شخص ما لاختراعات ذات أهمية قصوى للأمن الوطني، وما قد يكون لذلك من أثر سلبي على الأمن الوطني"⁴.

¹ انظر مثلا ردود الجزائر وبوركينا فاسو وجيبوتي وباكستان وماليزيا وكينيا.

² النرويج.

³ هولندا.

⁴ جمهورية كوريا.

9. وفي الرد على أهداف السياسة العامة، ركز عدد قليل من الدول الأعضاء (أو الأقاليم) الأخرى، بشكل خاص، على حالات الطوارئ مشيرة إلى أن الهدف هو السماح "باستخدام فوري لتلك الاختراعات لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع في الحالات الملحة" أو لتمكين الحكومة من "استخدام الاختراع المحمي ببراءة في مواجهة حالات الوباء الطارئة المعقدة".⁵
10. وفي الدول الأعضاء الأخرى، يُسمح بالاستخدام الحكومي من أجل "استخدام البراءات واستغلالها على نطاق واسع من أجل حماية مصلحة الوطن والمصلحة العامة"⁶، ولضمان "حصول الجمهور على المنتجات المحمية ببراءة، بعد عدم التمكن من الحصول على المنتج من صاحب البراءة"⁷، وبغية "ضمان التوازن بين حق صاحب البراءة والمصلحة العامة"⁸ ومن أجل "حماية مصالح المستهلكين"⁹، ويهدف "صون مسائل ذات أهمية قصوى للبلد".¹⁰

القانون الساري ونطاق الاستثناء

11. أفادت 62 دولة عضواً أن قوانينها السارية تنص على استثناءات و/أو تقييدات متعلقة بالاستخدام الحكومي. وتنص معظم قوانين الدول الأعضاء على حكم قانوني معين بشأن هذا الاستثناء. ومع ذلك، أشارت بعض الدول الأعضاء، في ردها على الجزء الخاص بالاستخدام الحكومي في الاستبيان، إلى أحكام الترخيص الإجباري الواردة في قوانينها.¹¹ وبالإضافة إلى ذلك، ذكر عدد من الدول الأعضاء أحكاماً بشأن "نزع ملكية البراءة"، و"التنازل عن اختراع"، و"استحواذ الدولة على براءة"، و"حق الحكومة في بيع المواد المصادرة".¹²
12. وفيما يتعلق بتعريف الاستخدام الحكومي، تنص أحكام العديد من القوانين على أن ذلك الاستخدام يشير إلى الحالات التي يجوز فيها لهيئة مختصة، في ظروف معينة يحددها القانون، منح ترخيص دون موافقة صاحب البراءة، أو التصريح لهيئة حكومية أو الغير الحاصل على تصريح من الحكومة لاستخدام الاختراع المحمي ببراءة.¹³ وفي الهند، يتضمن القانون معنى العبارة "استخدام اختراع لأغراض الحكومة": "[...] يكون اختراع ما مستخدماً لأغراض الحكومة إذا تم صنعه أو استخدامه أو ممارسته أو بيعه لأغراض الحكومة المركزية، أو حكومة ولاية، أو شركة حكومية".¹⁴ وفي أستراليا، ينص قانون البراءات على ما يلي: "[...] يُستغل الاختراع [...] لخدمات الكومنولث أو الدولة إذا كان ذلك ضرورياً لتوفير تلك الخدمات بشكل مناسب داخل أستراليا".¹⁵

⁵ انظر مثلاً هونغ كونغ (الصين) وقرغيزستان، على التوالي.

⁶ الصين.

⁷ نيوزيلندا.

⁸ السعودية.

⁹ سري لانكا.

¹⁰ أوغندا.

¹¹ انظر مثلاً ردود كل من كرواتيا وقطر وجمهورية مولدوفا ورومانيا على السؤال 81 من الاستبيان.

¹² تنص على سبيل المثال المادة 105 من قانون البرتغال بشأن الملكية الصناعية على ما يلي: "1 - يُجرم من البراءة بموجب القانون كل مسؤول عن التزامات مُتعهدها لدى الغير أو كل من نُزعت منه ملكية براءته للمصلحة العامة. 2 - ويجوز نزع ملكية أية براءة من صاحبها لأغراض المصلحة العامة بدفع تعويض عادل إذا كانت هناك حاجة لنشر الاختراع أو استخدامه من قبل هيئات عامة. 3 - ينطبق قانون نزع الملكية، مع يلزم من تعديل". وتنص المادة 122 من قانون المملكة المتحدة بشأن البراءات على ما يلي: "لا يؤثر أي حكم في هذا القانون على حق الدولة أو أي شخص مُخوّل من الدولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من حق استخدام أو التصرف في المواد المصادرة بموجب القوانين المتعلقة بالمخاركة أو الضرائب". انظر أيضاً المادتين 171 و172 من قانون أستراليا بشأن البراءات لعام 1990؛ والمادة 106 (ثانياً) من قانون كوريا بشأن البراءات؛ والفصل الرابع عشر من قانون جنوب أفريقيا بشأن البراءات لعام 1978.

¹³ تنص على سبيل المثال المادة 23(1)(أ) من قانون موريشوس بشأن البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية لعام 2002 على ما يلي: "يجوز التصريح، ولو دون موافقة صاحب البراءة، لوكالة حكومية، بناء على طلب مقدم، باستغلال الاختراع المحمي ببراءة، إذا اقتضت السلطة المختصة بأن المصلحة العامة، بما فيها الأمن الوطني أو التغذية أو الصحة أو تنمية القطاعات الحيوية الأخرى للاقتصادي الوطني تقتضي ذلك"; وتقضي المادة 29 من قانون أوغندا بشأن البراءات بأنه: "(1) يجوز للوزير، بالتشاور مع المسجل، ودون تفويض من صاحب البراءة، أن يأمر بأن يستغل ويكيل حكوي أو أي شخص آخر يعينه الوزير اختراعاً محمياً ببراءة إذا رأى الوزير أن المصلحة العامة الحيوية تقتضي ذلك، وذلك وفقاً للشروط التالية [...]".

¹⁴ المادة 99، الفصل السابع عشر من قانون الهند بشأن البراءات.

¹⁵ المادة 163(3) من الفصل 17 من قانون أستراليا بشأن البراءات.

13. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة الاستخدام الحكومي، أي "عندما يكون اختراع موصوف في براءة لولايات المتحدة أو محمي بموجبها مستخدماً أو مصنعا من قبل الولايات المتحدة أو لصالحها بدون ترخيص من صاحبها أو حق قانوني لاستخدام الاختراع نفسه أو تصنيعه، يقاضي صاحب البراءة الولايات المتحدة أمام محكمة الولايات المتحدة للدعوى الاتحادية لاسترداد تعويض معقول وكامل على ذلك الاستخدام والتصنيع".¹⁶

14. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين المطبقة في بضع دول أعضاء تنص على أن إمداد بلدان أجنبية بمنتجات ضرورية للدفاع عن تلك البلدان، هو بمثابة "استخدام الاختراع لخدمات الدولة" أو "استخدام الكومونولث للمنتج أو طريقة الصنع لخدمات الكومونولث".¹⁷

الأسباب

15. فيما يخص أسباب الحصول على الاستخدام الحكومي، ذكرت الغالبية العظمى من الردود عددا منها. والأسباب المشار إليها أكثر هي: "الأمن الوطني" في 46 رداً؛ و"الصحة العامة" في 38 رداً؛ و"الطوارئ الوطنية و/أو الحالات الملحة" في 35 رداً؛ وأسباب أخرى في 19 رداً؛ و"الممارسات المناهضة للمنافسة و/أو المنافسة غير المشروعة" في 16 رداً؛ و"رفض منح تراخيص بشروط معقولة" في 14 رداً؛ و"عدم استغلال الاختراع المحمي ببراءة أو استغلاله بشكل غير كاف" في 11 رداً؛ و"البراءات التابعة" في 5 ردود.

16. ومن بين أسباب الاستخدام الحكومي الأخرى التي ذكرتها الدول الأعضاء ما يلي: "التغذية"¹⁸، و"تخمية القطاعات الحيوية الأخرى للاقتصاد"¹⁹، و"مصلحة حيوية مرتبطة بالاقتصاد العالمي"²⁰، و"الاحتياجات الاقتصادية الوطنية"²¹، و"الدفاع الوطني"²²، و"المصلحة العامة" مثل "الأمن الوطني، والتغذية، والصحة، والمحافظة على البيئة"²³، و"الحفاظ على الموارد الطبيعية أو البيئة أو تسخيرها"²⁴، و"أي خدمة عامة أخرى"²⁵، و"المصالح الحيوية للدولة"²⁶، و"مسائل المصلحة العامة الحيوية [...]" بما في ذلك الاقتصاد الوطني، والنظام العام، والأخلاق"²⁷، و"الاحتياجات العامة" و"تطوير القطاعات المهمة اقتصادياً"²⁸، و"في حالة عدم استغلال البراءات على نحو يساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها"²⁹، و"جميع موارد المجتمع متاحة للاستخدام، وتستخدم بطريقة محسوبة بما يخدم مصالح المجتمع".³⁰

17. وفيما يخص الأسباب، ذكرت الهند في ردها أنه بموجب قانونها المطبق "ليس هناك أية قيود للاستخدام الحكومي".³¹ وجاء في رد نيوزيلندا أنه "رغم أن القانون المطبق يشير إلى مسائل الأمن الوطني أو الطوارئ الوطنية، لا يستبعد، على وجه التحديد، الأسباب الأخرى". وبالإضافة إلى ذلك، تُعفى في المملكة المتحدة أعمال معينة من التعدي إذا نفذت في

¹⁶ الباب 28، المادة 1498(أ) من مدونة قوانين الولايات المتحدة.

¹⁷ المادة 55(2)(أ) من قانون نيوزيلندا بشأن البراءات لعام 1953، والمادة 168 من قانون أستراليا بشأن البراءات، على التوالي.

¹⁸ بوتان والفلبين.

¹⁹ بوتان والفلبين وموريشيوس وكينيا وسان تومي وبرينسيبي.

²⁰ بوركينا فاسو.

²¹ المغرب.

²² فرنسا.

²³ كينيا والبرتغال.

²⁴ تايلند.

²⁵ تايلند وفيت نام.

²⁶ بولندا.

²⁷ أوغندا.

²⁸ ليتوانيا.

²⁹ باكستان.

³⁰ زمبابوي.

³¹ يشار هنا إلى الفصل 17 و المادة 47 من قانون الهند بشأن البراءات.

المملكة المتحدة من قبل دائرة حكومية أو أي شخص مفوض خطياً من دائرة حكومية "لخدمات الدولة" ومن ذلك "أ) تقديم أي شيء لأغراض الدفاع الأجنبي، (ب) وإنتاج أو توريد عقاقير وأدوية محددة، (ج) الأغراض المتعلقة بإنتاج أو استخدام الطاقة الذرية أو البحث في مسائل متصلة بها على نحو ما تراه وزارة الخارجية ضرورياً أو مناسباً"³². وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قد تستخدم الحكومة أي اختراع محمي ببراءة "لصالح الحكومة" ورهنا بالتزامها منح تعويض معقول لصاحب البراءة. وفي أستراليا، تشمل الأسباب المذكورة "لخدمات الكومنولث أو الدولة". وفي بوركينا فاسو، تخضع التراخيص الإدارية لنفس الشروط التي تخضع لها التراخيص غير الاختيارية الممنوحة للبراءات غير المستغلة، أي (أ) الامتناع عن استغلال الاختراع المشمول ببراءة في أراضي إحدى الدول الأعضاء وقت تقديم الطلب؛ (ب) عدم استيفاء استغلال الاختراع المشمول ببراءة في الأراضي المشار إليها أعلاه بالشروط المعقولة لطلب المنتج المحمي؛ (ج) وقوع أضرار محففة وجسيمة على ممارسة أو تطوير الأنشطة الصناعية أو التجارية في الأراضي المشار إليها أعلاه، بسبب امتناع صاحب البراءة عن منح تراخيص بشروط تجارية معقولة"³³.

منح الاستخدام الحكومي على أساس الطوارئ الوطنية أو ظروف الحالات الملحة

18. لا يقدم معظم الدول الأعضاء التي تنص على منح الاستخدام الحكومي على أساس "الطوارئ الوطنية" أو "ظروف الحالات الملحة" تعريفات لتلك المفاهيم ونطاق تطبيقها.³⁴

19. يوضح رد هونغ كونغ (الصين) أن "فترة الحالة الملحة قد يُعلن عنها عندما يكون ذلك ضرورياً أو مناسباً بما يخدم المصلحة العامة من أجل الحفاظ على الإمدادات والخدمات الأساسية لحياة المجتمع [...]". ومن بين الأمثلة على الحالات الملحة الأزمات الصحية الشاملة.³⁵ وفي قبرغيزستان، ينص القانون على أن "حالة الطوارئ هي تطور يحدث في منطقة معينة نتيجة الظواهر الخطيرة سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان، والحوادث، والكوارث، والكوارث الطبيعية أو الكوارث الأخرى التي قد تتسبب، أو تكون قد تسببت، في إصابات أو أضرار على صحة الإنسان أو البيئة، وخسائر مالية كبيرة، وتدهور في ظروف حياة الناس".³⁶

20. وفيما يتعلق بمفاهيم الطوارئ الوطنية و/أو الحالات الملحة، تشير القوانين السارية في بعض الدول الأعضاء إلى الحرب أو الحالات المماثلة. وعلى سبيل المثال، ذكرت الترويج في ردها عبارة "الحرب أو خطر الحرب وحالات الأزمات المتعلقة بها".³⁷ وعلى نفس المنوال، تشير تلك المفاهيم في جمهورية كوريا إلى الحالات "التي يكون فيها الاستغلال غير التجاري للاختراع المحمي ببراءة ضرورياً للدفاع عن الوطن في حالة حرب أو انتفاضة أو غيرها من حالات الطوارئ المماثلة أو لخدمة المصلحة العامة".^{38,39}

³² المادة 55(1) من قانون المملكة المتحدة بشأن البراءات.

³³ يشير رد بوركينا فاسو إلى المادة 56 من اتفاق بانغي المراجع.

³⁴ انظر مثلاً الردود الواردة على السؤال 85 من الاستبيان من بوتان، وكندا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والهند، ولاتفيا، وماليزيا، وموريشيوس، وعان، وباكستان، وزمبابوي.

³⁵ المادة 68 من مرسوم هونغ كونغ (الصين) بشأن البراءات.

³⁶ المادة 1 من قانون جمهورية قبرغيزستان "بشأن الحماية المدنية".

³⁷ المادة 70 من قانون الترويج بشأن البراءات.

³⁸ المادة 106(ثانياً)(1) من قانون كوريا بشأن البراءات.

³⁹ وبالمثل، رغم أن القانون في ساو تومي وبرينسيبي لا يستخدم صراحة مصطلحات "الطوارئ الوطنية" أو "ظروف الحالات الملحة"، فهي ترد ضمنياً في

الأحكام المتعلقة بالأمن الوطني التي يمكن أن تشمل الهجوم العسكري أو الحرب، أو الأوباء أو حالات مماثلة (المادة 7.6 من قانون ساو تومي وبرينسيبي رقم 2001/4). انظر أيضاً إلى رد من زامبيا يفيد أن "العبارات غير معرّفة في القانون؛ ومع ذلك، يمكن الاستدلال على ذلك من المادة 41(2): "خلال أية فترة طوارئ شديدة، تشمل الصلاحيات التي يجوز أن تُمارس، فيما يتعلق باختراع ما، من طرف دائرة حكومية أو شخص مفوض من قبل الوزير بموجب المادة 40، صلاحية صنع اختراع واستخدامه وممارسته وبيعه لأي غرض يراه الوزير ضرورياً أو مناسباً - (أ) لتنفيذ فعال لأية حرب قد تشارك فيها الجمهورية؛ (ب) أو للحفاظ على الإمدادات والخدمات الأساسية لحياة المجتمع؛ (ج) أو لتأمين إمدادات وخدمات أساسية كافية لرفاه المجتمع؛ (د) أو لتعزيز إنتاجية الصناعة والتجارة والزراعة؛ (هـ) أو لتعزيز وتوجيه الصادرات وخفض الواردات أو واردات من أي صنف من جميع البلدان أو أي منها وتحقيق توازن في الميزان التجاري؛

21. وفي المملكة المتحدة، تُطبق أحكام الاستخدام الحكومي، في عدة حالات منها "خلال أية فترة طوارئ" تُعرف بأنها "أي فترة تبدأ في تاريخ يُعلن بموجب مرسوم ملكي أنه تاريخ بداية فترة الطوارئ وتنتهي في تاريخ يُعلن أنه تاريخ نهاية فترة الطوارئ لأغراض هذه المادة".⁴⁰

الهيئة المختصة التي تمنح الاستخدام الحكومي والمستفيدون منه

22. فيما يتعلق بالهيئة التي تجيز الاستخدام الحكومي، تشير قوانين بعض الدول الأعضاء إلى "الوزير"، أو "السلطة التنفيذية الوطنية"، أو "الدولة"، أو "الحكومة"، أو "المفوض"، أو "المحكمة التجارية"، أو "السلطة المختصة"، أو "الملك".⁴¹

23. وفيما يتعلق بالمستفيد، عيّنت معظم الدول الأعضاء "الحكومة" أو الوكالات الحكومية والغير كمستفيدين من الاستخدام الحكومي مثل "وزارة، أو إدارة، أو وكالة حكومية أو أي شخص آخر يعينه الوزير"، "الدوائر الحكومية أو [...] مؤسسة أو وكالة تابعة للدولة"، "مؤسسة تابعة للدولة أو البلدية، شخص طبيعي أو اعتباري للتسويق" أو "أشخاص".⁴² وفيما يخص الغير، يوضح القانون في الولايات المتحدة الأمريكية أن "أي استخدام أو تصنيع لاختراع موصوف في براءة للولايات المتحدة ومحمي بموجبها عن طريق متعاقد، أو متعاقد فرعي، أو أي شخص، أو شركة، أو مؤسسة للحكومة بتصريح أو موافقة من الحكومة يُفسر بأنه استخدام أو تصنيع للولايات المتحدة".⁴³ وفي الجمهورية الدومينيكية، تُمنح "رخصة الاستغلال" "لأي شخص يطلب ذلك وله القدرة على تنفيذ ذلك الاستغلال في البلد".⁴⁴

24. ولا يشير صراحة القانون المطبق في جورجيا إلى الهيئة المختصة التي تمنح ذلك الترخيص أو المستفيد منه، ويشير بشكل عام إلى أن "استخدام الاختراع في حالات الكوارث الطبيعية والنكبات والأوباء أو غيرها من حالات الطوارئ" لا يعتبر انتهاكا للحقوق الاستثنائية.⁴⁵ وتنص قوانين بعض الدول الأعضاء على أن الاستخدام الحكومي متاح بناء على الطلب "لأي شخص" أو "أي شخص مهم أو سلطة مختصة، أو بحكم المنصب" أو أية تشكيلات مماثلة.⁴⁶

إخطار صاحب البراءة أو المودع

25. ذكر الكثير من الدول الأعضاء (أو الأقاليم) التي تمنح استثناء الاستخدام الحكومي أن صاحب البراءة أو المودع يُخطر بالمنح، عندما يكون ذلك ممكنا في حد المعقول، ويجب إبلاغه بمنح الاستخدام الحكومي ونطاقه.⁴⁷ وتقتضي بعض الدول الأعضاء القيام بذلك الإخطار "ما لم يستلزم الأمن الوطني خلاف ذلك" أو "ما لم يتبين للسلطة المختصة أن ذلك

(و) أو، بشكل عام، لضمان أن تكون جميع موارد المجتمع متاحة للاستخدام، وتستخدم بطريقة محسوبة بما يخدم مصالح المجتمع؛ (ز) أو للمساعدة على تخفيف المعاناة واستعادة الإمدادات والخدمات الأساسية وتوزيعها في أي إقليم تابع لسيادة صاحبة الجلالة أو أية بلدان أجنبية تمر بمحنة نتيجة الحرب؛ [...]".⁴⁰

المادة 59(3) من قانون المملكة المتحدة بشأن البراءات. ولوحظ في رد المملكة المتحدة أن "المادة 59(4) تنص على وجوب موافقة مجلسي البرلمان على مشروع المرسوم المذكور في المادة 59(3). ولغاية الآن، لم يصدر أي مرسوم بموجب المادة 59(3)".⁴¹

انظر، على سبيل المثال، القوانين السارية في ألبانيا والأرجنتين وأستراليا وكندا وكرواتيا ومدغشقر.⁴²

انظر، على سبيل المثال، ألبانيا وكندا وليتوانيا واندونيسيا وكينيا.⁴³

الباب 28، المادة 1498(أ) من مدونة قوانين الولايات المتحدة.⁴⁴

المادة 46 من قانون الجمهورية الدومينيكية رقم 20-00 بشأن الملكية الصناعية.⁴⁵

المادة 52(د) من قانون جورجيا بشأن البراءات.⁴⁶

انظر مثلا المادة 36(5) من قانون أستراليا بشأن البراءات؛ والمادة 46 من قانون الجمهورية الدومينيكية رقم 20-00 بشأن الملكية الصناعية.⁴⁷

انظر، على سبيل المثال، المادة 51 من قانون ألبانيا رقم 9947 بشأن الملكية الصناعية؛ والمادة 19.81(3) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 20 من قانون كوستاريكا رقم 6867 بشأن البراءات والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة؛ والمادة 69(7) من قانون هونغ كونغ (الصين) بشأن البراءات؛ والمادة 84(2) من قانون ماليزيا بشأن البراءات؛ والمادة 1360 من القانون المدني للاتحاد الروسي.

يتعارض مع المصلحة العامة".⁴⁸ وفي بعض الدول الأعضاء، ينص القانون على أن قرار منح الاستخدام الحكومي يُتخذ بعد سماع صاحب البراءة وأي شخص آخر مهتم.⁴⁹

نطاق الاستخدام الحكومي ومدته وشروطه الأخرى

26. تقتضي أيضا بعض الدول الأعضاء أن يكون "نطاق الاستخدام ومدته مقتصرين على الغرض من التصريح بالاستخدام".⁵⁰ وعلاوة على ذلك، أفادت بعض الدول الأعضاء صراحة أن "ذلك الاستخدام يجب أن يكون غير استثنائي"⁵¹ وأن "أي استخدام يصرح به، في الغالب، من أجل تزويد السوق المحلية".⁵² كما أشارت بعض الدول الأعضاء إلى أنه لا يمكن نقل التصريح⁵³، أو يمكن نقله فقط "عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة (أو جزء منها) التي يستخدم فيها الاختراع المحمي ببراءة".⁵⁴

27. وأشارت بعض الدول الأعضاء على وجه التحديد إلى أنه ينبغي لصاحب الطلب أن يبذل جهودا للحصول على ترخيص اختياري من صاحب البراءة بشروط تجارية وظروف معقولة في غضون فترة معقولة. ويسقط هذا الشرط في بعض من الدول الأعضاء في حالات الطوارئ الوطنية أو الحالات الملحة أو عندما يكون الاستخدام الذي طُلب تصريح بشأنه استخداما غير تجاري لأغراض عامة.⁵⁵

28. وفي بعض الدول الأعضاء، يمكن تغيير شروط القرار الذي يبيح استغلال اختراع محمي ببراءة بناء على طلب صاحب البراءة أو طرف مصرح له باستغلال الاختراع "مع مراعاة أسباب" الطلب أو "إذا كانت الظروف المتغيرة تبرر ذلك الاختلاف".⁵⁶ وعلاوة على ذلك، تقتضي بعض القوانين إنهاء التصريح بذلك الاستخدام عندما تتوقف الظروف التي أدت إلى ذلك ولا يربح أن تتكرر.⁵⁷ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في ليتوانيا أن تلغي الحكومة القرار وتبطله "إذا استخدم شخص اختراعا محميا ببراءة لغرض آخر غير الغرض الذي اعتمد على أساسه القرار". وفي بعض الدول الأعضاء، يراعي ذلك الإنهاء حماية "المصالح المشروعة للمستخدم المصرح له" أو "المصالح المشروعة للحكومة أو الغير".⁵⁸

⁴⁸ المادة 106 من قانون إسرائيل رقم 1967-5727 بشأن البراءات والمادة 164 من قانون أستراليا بشأن البراءات لعام 1990، على التوالي.
⁴⁹ انظر، على سبيل المثال، المادة 14(2) من قانون هندوراس رقم 1733/1987 والمادة 80 من قانون كينيا لعام 2002 بشأن الملكية الصناعية؛ والمادة 84(4) من قانون ماليزيا بشأن البراءات والمادة 29(أ) من قانون أوغندا بشأن البراءات.
⁵⁰ انظر، على سبيل المثال، المادة 45 من قانون الأرجنتين رقم 24.481 بشأن البراءات ونماذج المنفعة؛ والمادة 19.81(2)(أ) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 84(3) من قانون ماليزيا بشأن البراءات.
⁵¹ انظر، على سبيل المثال، المادة 19.81(ب) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 50(6) من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ والمادة 12 من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن البراءات. وفي هذا الصدد، تنص المادة 30 من قانون أوكرانيا بشأن حماية حقوق الاختراعات ونماذج المنفعة على أن "هذا الاستخدام لا يجوز أن يجرم صاحب البراءة من حق منح إذن استخدام الاختراع".
⁵² انظر، على سبيل المثال، المادة 19.81(2)(ب) و(ج) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 84(8) من قانون ماليزيا بشأن البراءات؛ والمادة 30 من قانون أوكرانيا بشأن حماية حقوق الاختراعات ونماذج المنفعة.
⁵³ انظر، على سبيل المثال، المادة 12 من قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن البراءات.
⁵⁴ انظر، على سبيل المثال، المادة 19.81(6) من قانون كندا بشأن البراءات؛ أو المادة 50(7) من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ أو المادة 84(7) من قانون ماليزيا بشأن البراءات؛ أو المادة 30 من قانون أوكرانيا بشأن حماية حقوق الاختراعات ونماذج المنفعة.
⁵⁵ انظر، على سبيل المثال، المادة 1.19(2) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 80(3) من قانون البوسنة والهرسك بشأن البراءات.
⁵⁶ انظر، على سبيل المثال، المادة 50(3) من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ والمادة 84(9) من قانون ماليزيا بشأن البراءات، على التوالي.
⁵⁷ انظر، على سبيل المثال، المادة 165(ألف) من قانون أستراليا بشأن البراءات لعام 1990؛ والمادة 50(5) من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ والمادة 30 من قانون أوكرانيا بشأن حماية حقوق الاختراعات ونماذج المنفعة.
⁵⁸ انظر، على سبيل المثال، المادة 19.81(5) من قانون كندا بشأن البراءات؛ والمادة 165(ألف)(2)(ب) من قانون أستراليا بشأن البراءات لعام 1990.

29. وفي كثير من الدول الأعضاء (أو الأقاليم) تنص القوانين صراحة على أن الاستخدام الحكومي قد يمنح "في أي وقت" حتى في مرحلة ما قبل منح البراءة،⁵⁹ بينما ينص القانون في دول أعضاء أخرى على إطار زمني محدد، مثل "ثلاث" أو "أربع" سنوات من تاريخ منح البراءة.⁶⁰

المكافأة

30. تنص تشريعات معظم الدول الأعضاء على أن الاستخدام الحكومي يخضع لدفع "مكافأة عادلة"، أو "مكافأة منصفة"، أو "تعويض عادل" أو "مكافأة مناسبة" حسب ظروف كل حالة.⁶¹ وتنص بعض القوانين أيضا على أن تلك المكافأة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار "القيمة الاقتصادية للتصريح" أو "القيمة الاقتصادية لاستخدام البراءة".⁶² وتقضي بعض القوانين الأخرى بتحديد الإتاوات بموجب اتفاق بين الدولة وصاحب البراءة (أو المودع). وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودي، تُحدد الإتاوات من قبل الهيئة المختصة، مثل المحكمة.⁶³ وفي هندوراس "يُحدد مبلغ التعويض وفقا لدرجة الاستغلال الصناعي للاختراع". وفي بولندا، يتمتع الشخص الذي استغل اختراعه لأغراض وطنية بالحق في تعويض يُدفع من الميزانية العامة للدولة بمبلغ مقابل للقيمة السوقية للترخيص.⁶⁴

31. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يجوز لصاحب البراءة الذي استخدم اختراعه أو صُتّع من قبل الحكومة أو لحسابها رفع دعوى قضائية ضد الحكومة "لاسترداد تعويض معقول وكامل على ذلك الاستخدام والتصنيع. ويشمل التعويض المعقول والكامل ما أنفقه صاحب البراءة من تكاليف معقولة في رفع الدعوى، بما فيها الأتعاب المعقولة للخبراء من الشهود والمحامين".⁶⁵

32. وتسمح قوانين العديد من الدول الأعضاء بقرار يجيز الطعن في الاستخدام الحكومي و/أو شروط المكافأة أمام المحكمة.⁶⁶

عدد المرات والمجالات التكنولوجية التي تُطبق فيها استثناء الاستخدام الحكومي

33. فيما يتعلق بعدد المرات والمجالات التكنولوجية التي تُطبق فيها استثناء الاستخدام الحكومي، ذكرت ماليزيا وزامبيا في رديهما أن ذلك الاستثناء طُبق مرة واحدة على المنتجات الصيدلانية. وفي تايلند أعلنت وزارة الصحة العامة، منذ 2006، عن تطبيق الترخيص الإجباري بموجب أحكام الاستخدام الحكومي على سبعة أدوية محمية ببراءة.⁶⁷

⁵⁹ انظر، على سبيل المثال، المادة 46 من قانون الجمهورية الدومينيكية رقم 00-20 بشأن الملكية الصناعية؛ والمادة 69(4) من مرسوم هوتغ كونغ (الصين) بشأن البراءات؛ والمادة 104 من قانون إسرائيل بشأن البراءات؛ والمادة 37(2) من مرسوم مدغشقر رقم 89-019.

⁶⁰ انظر المادة 15 من مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2006 بإصدار قانون براءات الاختراع في قطر والمادة 49(1)(ب) من قانون قبرص بشأن البراءات، على التوالي.

⁶¹ انظر، على سبيل المثال، المادة 51 من قانون ألبانيا رقم 9947 بشأن الملكية الصناعية؛ أو المادة 12(6) من قانون غامبيا بشأن الملكية الصناعية؛ أو المادة 50 من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ أو المادة 1360 من القانون المدني للاتحاد الروسي؛ أو المادة 29(ب) من قانون أوغندا بشأن البراءات.

⁶² انظر، على سبيل المثال، المادة 15 من قانون مملكة بوتان بشأن الملكية الصناعية لعام 2001؛ أو المادة 100 من قانون الهند بشأن البراءات؛ أو المادة 50 من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ أو المادة 84(3)(أ) من قانون ماليزيا بشأن البراءات.

⁶³ انظر، على سبيل المثال، المادة 165 من قانون استراليا بشأن البراءات لعام 1990؛ أو المرفق الأول، المادة 56، من اتفاق بانفي المراجع؛ أو المادة 2.37 من مرسوم مدغشقر رقم 89-019 المؤرخ 31 يوليو 1989.

⁶⁴ المادة 69(4) من قانون بولندا بشأن الملكية الصناعية.

⁶⁵ ولكن "ما لم تكن الدعوى معلقة لأكثر من 10 سنوات من وقت الإيداع إلى الوقت الذي يطلب فيه صاحب البراءة تلك التكاليف والرسوم، فإن التعويض المعقول والكامل لا يشمل تلك التكاليف والرسوم إذا تبين للمحكمة أن موقف الولايات المتحدة مبرر بما فيه الكفاية أو أن ظروفها خاصة تجعل من غير العادل منح تعويض" (الباب 28، المادة 1498(أ) من مدونة قوانين الولايات المتحدة).

⁶⁶ انظر، على سبيل المثال، المادة 51(2) من قانون ألبانيا رقم 9947 بشأن الملكية الصناعية؛ والمادة 18 من قانون جمهورية أذربيجان بشأن البراءات؛ والمرفق الأول، المادة 56، من اتفاق بانفي المراجع؛ والمادة 50(4) من قانون جمهورية ليتوانيا بشأن البراءات؛ والمادة 84 من قانون ماليزيا بشأن البراءات؛ والمادتين 6.7 و 7.7 من قانون ساو تومي وبرينسيبي رقم 2001/4؛ والمادة 52(2) من قانون تايلند بشأن البراءات لعام 1979؛ والمادة 29 من قانون أوغندا 29 بشأن البراءات؛ وتنص أيضا المادة 62(1) من قانون جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن (تسجيل) البراءات على ما يلي: "في حال فضل صاحب البراءة الطعن في مبلغ التعويض الذي حدده مسجل البراءات، فإن ذلك الطعن لا يعلّق استغلال الاختراع المحمي ببراءة" لأغراض الاستخدام الحكومي.

34. بيد أنه لم يتم اللجوء من قبل إلى الاستخدام الحكومي في معظم الدول الأعضاء (أو الأقاليم).⁶⁸ وقال بعض الدول الأعضاء إنه لا توجد بيانات متاحة أو لا توجد أية سجلات عن ذلك الاستخدام.⁶⁹ وأشارت أستراليا في ردها إلى أن عدم مشاركة أي من الهيئات الإدارية في الاستخدام الحكومي، يجعل تقييم وتيرته أمرا صعبا رغم أنه من المرجح أن يكون ذلك الاستخدام ضعيفا. وعلى نفس المنوال، أوضح رد المملكة المتحدة أن مكاتب البراءات لم تشارك عموما في "مسائل الاستخدام الحكومي"، وأن الدوائر الحكومية المعنية تتفاوض مباشرة مع صاحب البراءة. ولكن المملكة المتحدة تعتقد أن اللجوء إلى أحكام الاستخدام الحكومي نادر جدا لأن الحكومة تفضل التفاوض للحصول على ترخيص مثلها في ذلك مثل أي طرف آخر. وأضافت أيضا أن الحاجة إلى تحديد ودفع تعويض على الاستخدام الحكومي من شأنه أن يدفع إلى اتخاذ قرار لإبرام اتفاق ترخيص تقليدي.

35. وفي الهند، رفعت أمام المحكمة العليا في دلهي دعوى بشأن استخدام اختراع من قبل الحكومة أو باسمها "لاستخدامها الخاص فقط".⁷⁰ ونُجبت القضية بعد ذلك في أكتوبر 2013. وفي كينيا، قُدم طلب بشأن الاستخدام الحكومي لمنتجات صيدلانية في 2004، بيد أن الطرفين تفاوضا واتفقا على ترخيص اختياري.

36. وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية في ردها أن عدد المرات والمجالات التكنولوجية التي طُبِق فيها الاستثناء "لا يمكن تحديدها بسهولة لأن الاستخدام الحكومي "لا ينشأ" بتلك الصفة، ولكن ينطوي على مقاضاة الحكومة بدعوى تعديها على البراءة، ولثبوت مسؤوليتها عن ذلك التعدي [...]" .

صعوبات التنفيذ

37. ردت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بأن الإطار القانوني الساري لنشوء الاستخدام الحكومي مناسب لتحقيق الأهداف و/أو لا يتوقع إدخال أية تعديلات عليه.⁷¹ وأفاد المغرب في رده أن التعديل التالي سيُدخل على القانون قريبا: "عندما تقتضي الصحة العامة ذلك، يجوز بشكل تلقائي، استغلال البراءات الممنوحة للمنتجات الطبية أو لعمليات الحصول على المنتجات الطبية أو للمنتجات اللازمة للحصول على هذه المنتجات الطبية أو لعمليات تصنيع هذه المنتجات، في حالة عدم توافر هذه المنتجات للجمهور بكميات أو بجودة كافية أو في حالة ارتفاع أسعارها بصورة غير عادية. ويُسن استغلال البراءات بحكم المنصب بموجب قانون إداري بناء على طلب من إدارة الصحة العامة. وتنطبق الأحكام المذكورة أعلاه أيضا على المنتجات الطبية التي تُصدّر إلى بلد يفتقر إلى القدرة على التصنيع أو يعاني من قصور في هذه القدرة، بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية السارية". وأعلنت أيضا بوتان وقطر في رديهما أنه ستُعَدل الأحكام المعنية. وعلى ذات المنوال، أفاد رد بوركينافاسو أنه "يجري حاليا مراجعة اتفاق بانغي [...]". وقالت جمهورية كوريا في ردها أن المادة 73 من اتفاق تريبس

⁶⁷ تتعلق هذه الأدوية المحمية ببراءة بما يلي: دواءان مضادان للفيروسات القهقرية (Efavirenza و Lopinavir+Ritonavir)، ودواء مضاد للصفائح (Clopidigrel)، ودواء لسرطان الرئة تحت الاسم الجينيس Erlotinib والاسم التجاري Tarceva®، ودواء لسرطان الثدي تحت الاسم الجينيس Letrozole والاسم التجاري Femara®، ودواء لسرطان الرئة والثدي تحت الاسم الجينيس Docetaxel والاسم التجاري Taxotere®، ودواء لايبضاض الدم المزمن تحت الاسم الجينيس Imatinib والاسم التجاري Glivec®. انظر رد تايلند على السؤال 86 من الاستبيان.⁶⁸ انظر الردود على السؤال 86 من الاستبيان الواردة من الدول الأعضاء (أو الأقاليم) التالية: بوتان وكندا والصين وهونغ كونغ (الصين) والجمهورية الدومينيكية وغامبيا والأردن وكينيا ولاتفيا وموريشيوس والمغرب ونيوزيلندا والنرويج وعمان وباكستان وبولندا والبرتغال والاتحاد الروسي وسان تومي وبرينسيبي والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان وأوغندا.⁶⁹ انظر، على سبيل المثال، الردود على السؤال 86 من الاستبيان الواردة من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين والبوسنة والهرسك وكوستاريكا وكرواتيا وهولندا وقطر.

⁷⁰ قضية شركة Chemtura ضد Union of India & Ors (CS(OS) No. 930 of 2009).

⁷¹ ذكرت الدول الأعضاء (أو الأقاليم) التالية أن الإطار القانوني الساري لنشوء الاستخدام الحكومي مناسب لتحقيق الأهداف و/أو لا يتوقع إدخال أية تعديلات عليه: الجزائر وأستراليا والبوسنة والهرسك وكندا والصين وهونغ كونغ (الصين) وكوستاريكا وكرواتيا وقبرص وجمهورية الدومينيكية وفرنسا والهند وكينيا ولاتفيا ومدغشقر وماليزيا وهولندا والنرويج وباكستان وبولندا والبرتغال والاتحاد الروسي وسان تومي وبرينسيبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

(الاستثناءات الأمنية) مجسدة في الإطار القانوني لحصر حالات نشوء الاستخدام الحكومي فقط على حالة الحرب أو الانتفاضة أو غيرها من حالات الطوارئ المماثلة.

38. واعتبرت دولتان عضوان، زامبيا وزيمبابوي، الإطار القانوني الحالي غير كاف، لأن التشريع في البلد الأول لا ينص على "الاستخدام الحكومي للأغراض البحث" وفي البلد الثاني "وُسِّع نطاق ظروف إصدار ترخيص الاستخدام الحكومي في مشروع القانون المعدل الذي سيُسَنّ عبر إدراج استنفاد حقوق البراءات (على أساس المبدأ الدولي)".

39. ولم تواجه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء أي صعوبات في استعمال آليات الاستخدام الحكومي.⁷² وأشارت أستراليا إلى أن الصعوبة الرئيسية التي واجهتها المحاكم كانت تحديد الهيئات التي يمكن أن تعتبر ضمن نطاق الحكومة. وذكرت أوغندا في ردها أن الصعوبة تكمن في أن البلد يفتقد إلى القدرات التكنولوجية فيما يتعلق بالاستخدام الحكومي.

[نهاية الوثيقة]

⁷² ذكرت الدول الأعضاء (أو الأقاليم) التالية أنها لم تواجه أي صعوبات في استعمال آليات الاستخدام الحكومي: بوتان والبوسنة والهرسك وكندا والصين وهونغ كونغ (الصين) وكوستاريكا وكرواتيا والجمهورية الدومينيكية والهند ولاتفيا وماليزيا وموريشيوس وباكستان والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي والمملكة المتحدة وزيمبابوي.